

1\2015

مركز بون الدولي للتحويل \ **bicc**

تقرير حول أعمال برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM)
وأمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة (CSAC)
بولاية غرب دارفور

إعداد: سامي فلتس

الملخص

يواجه السودان وإقليم دارفور بشكل خاص العديد من المخاطر الأمنية التي تعود لكثير من الأسباب ومن أهمها حيازة السلاح الغير مرخص. في هذا الصدد بادرت حكومة السودان بمشروع لوسم وتسجيل الأسلحة (ARM) التي تملكها القبائل في دارفور مستعينة في ذلك بالمتطوعين من "الإداريين الوطنيين" وزعماء القبائل. وتقوم ألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإيمائي (UNDP) بدعم هذه المبادرة بالتوصيات التقنية والمعدات.

كُلف بروفيسور سامي فلتس بإعداد هذا التقرير من قبل مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) ومركز بون الدولي للتحويل (BICC). هذا التقرير يناقش حالة غرب دارفور الأمنية عبر تحليل دواعي برنامج (ARM) وآلياته ونتائجه. حيث يقوم فلتس بتحليل ميداني لتأثير ال (ARM) وكل الفاعلين في هذا البرنامج كما يسلط الضوء على دور المشاريع الدولية الأخرى في إنجاح هذا البرنامج ومساندته. ثم يدلي فلتس في نهاية هذه الدراسة بالإرشادات والتوصيات التي يراها مناسبة للإرتقاء بمستوى نتائج هذا البرنامج للحد المطلوب وللوصول للأهداف المرجوة في تحقيق الأمن والأمان داخل إقليم دارفور والذي يشكل برنامج (ARM) جزءاً مهماً منه يتكامل مع فعاليات المنظمات الأخرى. ورغم ان برنامج (ARM) هو مبادرة وطنية سودانية بالإتفاق مع دول الجوار إلا ان فلتس يناقش المعوقات التي تقيد نجاح هذا البرنامج وآلية العمل به ثم يحاول إعطاء شرح تفصيلي للنتائج. كما تعطي دراسة الحالة هذه التقييم والإرشاد المناسبين لإكمال العمل في هذا البرنامج أو لإقامة برامج تكون مبنية على نتائجه، وأخيراً ما إن كان البرنامج قابل "للتصدير" أي لأن يتم العمل به في دول أخرى.

المحتويات

2	الملخص
4	الملخص التنفيذي
6	المقدمة
8	الموارد والأنشطة والمشاكل التي تواجه فريق العمل ببرنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) بولاية غرب دارفور
10	حالة المشروع طبقاً لفريق برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM)
12	الأمن من خلال التسجيل والوسم؟ منهج برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM)
13	نقاط القوة والضعف ببرنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM)
17	تأثير برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM)
20	رؤى المشاركين
20	الارتباط بالأنشطة الأخرى
21	الأمن الإنساني وإمكانية تكرار التطبيق
21	الأمن الإنساني
21	هل يمكن تكرار البرنامج بمكان آخر ؟
23	قائمة المراجع

الملخص التنفيذي

لا يمكنني أن أفهم بوضوح سبب استغراق المشكلات التقنية (مثل نقص وسائل نقل الموارد الضرورية) والصعوبات الإدارية (مثل فشل الجمارك السودانية في الإفراج عن معدات الكمبيوتر خلال فترة زمنية معقولة) كل ذلك الوقت الطويل حتى يمكن التغلب عليها ومنها ماتسببت في شل حركة البرنامج لعدة أشهر. كما يبدو لي، فإنه من الضروري تكثيف وتحسين التواصل والتعاون بين الأجهزة المسؤولة المختلفة والمنظمات داخل مشروع تسجيل ووسم الأسلحة (ARM). فإذا كانت الحكومة السودانية تعتبر أن هذا البرنامج هام، فإنه يصعب عليّ تفهم سبب عدم اتخاذها إجراءات عاجلة لتذليل العقبات التي تعرقه ولذا فإنني أوصي بالتغلب على تلك المشكلات في أقرب وقت ممكن وبأعلى درجات الكفاءة.

إن عملية وسم وتسجيل الأسلحة تقوم فقط بالنظر فيما يملك الأسلحة وأي أسلحة يمتلك، ولكنها لا تعير اهتماماً لطريقة تناول الأسلحة ولا تخزينها ولا طريقة استخدامها، مع أنها تطالب المسؤولين المحليين بالقيام بالحيلولة دون إساءة استخدام الأسلحة. كذلك فإنها لا تركز على الذخيرة بالرغم من أن الرصاصات هي التي تقتل وتشوّه. وأخيراً فإن الأشخاص الذين يقومون بوسم وتسجيل الأسلحة لا يقومون بتتبع مصادر وطريقة تداول وتخزين الأسلحة، بل يولون كامل اهتمامهم للأسلحة التي تقدم من أجل التسجيل والوسم. وأنا أوصي مشروع تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) بمناقشة تلك النقاط السابق ذكرها خلال حواراتهم مع المسؤولين الوطنيين وأن يحاولوا إقناع الزعماء بضرورة الحث على التداول والنقل والتخزين الآمن للأسلحة والذخيرة وكذلك الاستخدام المسؤول لها.

كما أوصي بأن يتم وضع شروط يجب الالتزام بها من قبل أولئك الذين يسعون إلى إجازة أسلحتهم قانونياً بتسجيلها في دارفور، شروط تشبه تلك الشروط التي يجب أن يلتزم بها كل من يريد أن يقوم بترخيص سلاح ناري بالسودان وسيكون ذلك كفيل ببدء طريق مراقبة سلاح شاملة بدارفور.

فكما تخبرني السلطات، فإنه عند الانتهاء من مرحلة وسم وتسجيل الأسلحة، سيقومون بتطبيق قانون الأسلحة والذخيرة والمتفجرات ومصادرة أي أسلحة ليس لها حيازة قانونية ومعاقبة من يحوزها. وأنا أرى أن عليهم العمل على تحقيق هذا الهدف.

تلخصت مهمتي في دراسة برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) وكذلك أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة (CSAC) وعمل اقتراحات من شأنها زيادة فعاليتها إلا أن التقرير الذي أعدته قد ركز بشكل أكبر على برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM).

قامت حكومة السودان بتدشين محاولة لوسم وتسجيل الأسلحة التي تملكها القبائل بدارفور مستعينة بالمتطوعين من الإداريين الوطنيين وزعماء القبائل. وتقوم ألمانيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بدعم هذه المبادرة بالتوصيات التقنية والمعدات. إضافة إلى ذلك، يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأنشطة ميدانية لدعم تسجيل ووسم الأسلحة بشكل مباشر وكذلك المشاركة في التنمية والمشاريع المرتبطة بالصراعات والتي تخلق بيئة فاعلة لمشروع تسجيل ووسم الأسلحة (ARM). كما تساعد الشرطة السودانية في تنفيذ برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM). إلا أن برنامج تسجيل الأسلحة ليس لديه الموارد المادية لتغطية تكلفته التشغيلية وأنا أقترح أن تقوم حكومة السودان بتوفير التمويل اللازم من أجل ذلك الغرض.

من وجهة نظري يعد منهج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) خطوة تمهيدية منطقية باتجاه مراقبة الأسلحة والتحسين من الأمن بالمنطقة المشتعلة بالصراعات. والاستعانة بالإداريين الوطنيين وزعماء القبائل أمر ملائم لمجتمع قبلي مثل دارفور. وأعتقد أن هذا البرنامج من الممكن أن يقدم مساهمة فعالة في أمن واستقرار منطقة في أمس الحاجة للسلام والتقدم.

إلا أنه عند التطبيق، واجهت هذه المبادرة البناء صعوبات أوقفت تقدمها تماماً في يونيو 2013. فلم يتم إلا أقل القليل من الوسم والتسجيل للأسلحة وجمع البيانات في أول مرحلتين دام كل منهما ستة أشهر. لقد قام برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) بتركيز نشاطه على توفير المعلومات عن البرنامج وتوعية العامة بمخاطر الأسلحة النارية. إلا أن التوقعات، والتي كان سقفها قد ارتفع بفعل حملة المعلومات والتوعية العامة، سوف تحبط إذا لم تبدأ عملية التسجيل والوسم في تحقيق نتائج ملموسة في القريب العاجل.

فقد قامت الحكومة السودانية لأسباب يمكنني تفهمها بالتعهد بعدم جمع الأسلحة في دارفور حتى توافق الجماعات بالمنطقة على ذلك وكان الهدف من هذا التعهد هو طمأنة وتشجيع الأشخاص على القيام بتسجيل أسلحتهم.

إلا أنني أعتقد أنه على الحكومة أن تفسح للناس بدارفور عن عزمها تطبيق مراقبة الأسلحة وفي نفس الوقت أن تحافظ على تعهداتها بعدم جمع السلاح بدون موافقة شعبية، وسيكون تقديم شرح واضح ومقنع سبباً في دعم مصداقية برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) وزيادة ثقة العامة به.

أنا مؤمن أن البرنامج يعد فكرة جيدة يمكن أن تقدم إسهاماً فعالاً في عملية السلام والتقدم بدارفور وأتمنى أن يتغلب على المشاكل التي تواجهه ليحقق أهدافه المرجوة. وسوف يتطلب ذلك من الحكومة أن تعمل بسرعة وحسم على إزالة العقبات التي تحول دون تقدم البرنامج. كما أرجو أيضاً أن تدرس الحكومة بعضاً من مقترحاتي للارتقاء بأداء البرنامج.

المقدمة

كان الهدف الرئيسي من زيارتي للسودان (والتي امتدت من 23 أغسطس وحتى 1 سبتمبر 2013) هو دراسة البرنامج القائم على وسم وتسجيل الأسلحة التي تحوزها الجماعات القبلية بولاية غرب دارفور لتقديم المقترحات اللازمة لإحراز تقدم. سوف أقوم أحياناً بالإشارة إلى برنامج تسجيل ووسم الأسلحة مستخدماً المختصر (ARM) في خلال التقرير.

أما الجزء الآخر من مهمتي فكان إعداد تقرير عن أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة (CSAC) التابع لبرنامج الأمم المتحدة التنموي (UNDP) والذي يهدف لدعم برنامج تسجيل الأسلحة وقد كُلفت بهذه المهمة من قبل مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) ومركز بون الدولي للتحويل (BICC) بألمانيا.

زيارة الخرطوم

قبل مغادرتي متوجهاً إلى دارفور قمت بإجراء مقابلات مع كل من:

- د/محمود زين الدين، مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC)
- السيد/ صلاح إدريس، مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC)
- العميد/ عبد العزيز مالك، إدارة التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية
- السيد/ عادل شريف، (ICRC)
- كبير صحافيين
- البروفيسور/ الطيب، رئيس معهد السلام سابقاً
- فريق نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج ببرنامج الأمم المتحدة التنموي (UNDP)

كما تمكنت أيضاً عند عودتي للخرطوم من إبلاغ كل من الدكتور محمود زين الدين والسيد صلاح إدريس بكل ما توصلت إليه وذلك قبل مغادرتي لهولندا مرة أخرى.

زيارة ولاية دارفور الغربية

قمت بإجراء مقابلات في "الجنيينة" مع كل من:

- مجموعات تركيز تخص المرأة
- مجموعة تركيز تخص الشباب
- مجموعة تركيز تخص الأشخاص النازحين داخلياً (IDPs)
- السيد/ محمد حسن، رئيس الأمن والمخابرات العسكرية بولاية غرب دارفور
- السيد/ عيسى آدم بركة، رئيس مكتب القطاع بمفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) في الجنيينة
- السيد/ عبد الله حمدان بلال، رئيس لجنة تسجيل الأسلحة
- السيدة/ شيهو أكاماتسو، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
- السيدة/ مارديا مارتن وايلز، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

العمل كفرق

أود أن أعبر عن تقديري وعرفاني بالتعاون الذي وجدته من السلطات السودانية في كل من الخرطوم والجنيينة، إلا أن مرضي من الـ 28 وإلى 29 أغسطس¹ والقيود الرسمية على السفر والاتصالات والأمطار قد حدّ من قدرتي على القيام بالمقابلات وجمع المعلومات في دارفور الغربية.

كما أُرغب في التعبير عن امتناني للدكتور محمود زين الدين والسيد صلاح إدريس من مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) وزملائهم من برنامج تسجيل الأسلحة واللجنة الفنية (ARC) بالجنيينة، والمترجم الخاص بي، والسيد وولف كريستيان بايز من مركز بون الدولي للتحويل (BICC) وفريق عمل فندق أكروبول بالخرطوم وبالأخص نيكيل أكاريا من مركز بون الدولي للتحويل (BICC)، والذي عمل كمراقب ومستشار دائم لي، على الدعم الذي قدموه لي.

¹ أتوجه بجزيل الشكر للعاملين بالدرجة الأولى والثانية بمستشفيات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID)

5- الأثر المتوقع للمشروع على الأمن الإنساني بولاية غرب دارفور وكذلك إمكانية إعادة تطبيق مثل هذا البرنامج في مناطق أخرى بالسودان وخارجها.

وبالرغم من مسؤوليتي عن محتوى هذا التقرير، إلا أنه يعد انعكاساً إلى حد بعيد للمعلومات والتقييمات والآراء والمخاوف والأمنيات التي شاركني بها أشخاص من السودان وألمانيا، ومن هذا المنطلق فإن التقرير يعكس جهداً مشتركاً ويوضح أوجه القوة والضعف ببرنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) من واقع رؤية المشاركين فيه، مع بعض الملاحظات الخاصة بي. كما يحتوي التقرير على توصيات مبنية على أساس احتياجات العاملين بتسجيل ووسم الأسلحة (ARM)، كما قمت بإضافة القليل من الأفكار الخاصة بي في هذا الصدد.

وفيما يلي، فإنني لن أوضح مصدر المعلومة ومن أي مقابلة تم جمعها، حيث إن بعض الأشخاص الذين تحدثت معهم قد طلبوا مني عدم القيام بذلك وسوف أستخدم إشارات مثل " يرى موظفو تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) أن..." أو " تعتقد بعض النساء بالمنطقة أن..." أو " يرى بعض المراقبين ... " إلا أنني سوف أذكر المصدر عند قيامي بالاقتراس من المستندات.

هيكل التقرير

في الجزء الرئيسي من التقرير سوف أقوم باتباع الهيكل المقترح من قبل "مصطلحات الإشارة" (الملحقة بهذا التقرير)

- 1- الهيكل والتكوين والمصادر متاحة للجنة تسجيل الأسلحة (ARC) بولاية غرب دارفور وكذلك الروابط بين اللجنة وحكومة الدولة وجهات وطنية أخرى.
- 2- الأسلوب الحالي للتوعية والتسجيل والوسم لأسلحة المواطنين غير القانونية في ولاية غرب دارفور
- 3- رؤى المشاركين (مثل الجماعات والقادة الدينيين والسياسيين) في ولاية غرب دارفور فيما يتعلق بعملية تسجيل الأسلحة المقترحة.
- 4- العلاقة بين أنشطة لجنة تسجيل الأسلحة (ARC) والجهات المشاركة الأخرى وبخاصة أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة (CSAC) والمشاريع الاجتماعية الكثيفة العمالة (CLIP) التابعة لبرنامج الأمم المتحدة التنموي (UNDP) وكذلك العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID).

الموارد والأنشطة والمشاكل الخاصة بفريق تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) بولاية غرب دارفور

المجاورة (RECSA). عند التوقيع على بروتوكول نيروبي في 2004 التزمت إحدى عشر دولة بما فيهم السودان بوسم مخزونهم الوطني من الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) وكان الهدف من هذا الإجراء هو التأكد من أن أي سلاح بالسوق السوداء يمكن أن يتم تتبع مالكة الأصلي القانوني من خلال كود مميز للتعريف. وقد رأت الدول المشاركة أن هذا الإجراء هو مقدمة ضرورية لـ "مراقبة التحويل" - أي النقل غير المصرح به للسلاح والذخيرة من مخازن الملاك القانونيين إلى السوق السوداء.³

يرجع أصل مبادرة وسم الأسلحة النارية إلى الفقرة السابعة من بروتوكول نيروبي التي توجب قيام الأطراف المشاركة بوسم الأسلحة النارية تحت الرقابة الوطنية أو القضاء بعلامة بسيطة تتيح التعرف على بلد الاستيراد وسنة الاستيراد والرقم المسلسل الشخصي إذا كانت قطعة السلاح الصغيرة أو الخفيفة لا تحمل رقما عند الاستيراد، حتى يتسنى تعقب مصدر الأسلحة الصغير أو الخفيف (Bevan and King, 2013: 16)

وفي 2005 اتفقت دول المنطقة على شكل موحد لوسم الأسلحة يتكون من نجمة ترمز للأسلحة التي تمتلكها أي من دول منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة (RECSA)، وهو رمز البلد بمعايير منظمة الجودة العالمية الآيزو (ISO) ورقم مسلسل مميز، كما يمكن أيضا للدول (الولايات) أن تضيف أكوادًا تحدد فرعًا معينًا من الخدمة أو وحدة معينة من جهات الدفاع أو قوات الأمن (كما ورد في نفس المرجع).

وفي نفس العام ألزمت الدول الأطراف في بروتوكول نيروبي نفسها بوسم كامل مخزونها من الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) بنهاية 2008، ولكن ذلك كان هدفًا غير واقعي - خاصة وأن المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة (RECSA) لم يقيم بتوفير غالبية آلات الوسم حتى 2009 ولكنه قدم حافزًا مهمًا للدول لتبدأ في عمليات الوسم (كما ورد في نفس المرجع).

هناك حوالي سبعة أشخاص يعملون ببرنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) ومقره الجينية وهي عاصمة ولاية غرب دارفور ويطلق على الوحدة التنفيذية، والتي يرأسها السيد/ عبد الله حمدان بلالي، اللجنة التقنية للتسجيل والوسم أو لجنة التسجيل ومهمتها هي إدارة المشروع بشكل يومي وحل المشكلات التقنية ويرتبط عملها بعمل برنامج أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة (CSAC) التابع لقسم عملية نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (DDR) بمشروع الأمم المتحدة التنموي. ويلعب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة (CSAC) دورًا هامًا في زيادة الوعي والدعم من أجل تسجيل الأسلحة ووسمها بدارفور. ويتم الإشراف على اللجنة التقنية من قبل لجنة توجيهية يتأسسها الوالي.

بدأ مشروع تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) في ديسمبر 2012 بورشة عمل وبعض الاستشارات مع الإدارة الوطنية في الجينية. فقد تم عقد اجتماع موسع لتبادل المشاورات والمعلومات في قاعة الجمعية التشريعية بالجينية. وفي بداية عام 2013 تم حشد الاهتمام الشعبي بفعل تدشين عدة فعاليات عامة وعلى حد اعتقادي زاد ذلك من التوقعات بإحراز تقدم في الأمن بالمنطقة، ولكن هذه الآمال لم تتحقق حتى الآن للأسباب التي سوف أبحثها فيما يلي.

يقوم برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) بالتوجه للـ "إدارة الوطنية"² ليطلب منها التعاون في عمليات التسجيل والوسم، فيقومون بمخاطبة المسؤولين الوطنيين رفيعي المستوى (مثل السلاطين والأمراء) وإذا وافق هؤلاء القادة على التعاون معهم، يقوم وفد من الزعماء الأقل مستوى (مثل العمدة والشيخ) باصطحاب رجال القبائل لموقع التسجيل.

إن آلة وسم رأس الدبوس أو النقر المجهري للوسم هي منتج أسباني يحمل اسم Couth MC 2000 تم تزويد لجنة عملية نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (DDR) بالسودان به من قبل المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول

² مصطلح " الإدارة الوطنية" تم تقديمه من قبل السلطات البريطانية الإمبريالية وكان يرتكز بشدة على الحكام المحليين وما زال مستخدما حتى الآن. وتنقسم غالبية دارفور إلى "الدار" والتي يقوم بإدارتها الإداريون المحليون أو القادة التقليديون والذين يحكمون في أغلب الأحيان سكان الجماعات العرقية المختلفة. وفي بعض الأحيان قد ينتمي القائد لجماعة من الأقليات ولهذا فإن الإدارة الوطنية على وجه التحديد لا تعني زعماء القبائل أو مسؤولي الحكومة ولكنها خليط من الاثنين. يمكن الرجوع لـ Gramizzi and Tubiana 2102.

³ James Bevan. 2008 " ترسانات الأسلحة خارج المسار: تحويل مسار الأسلحة والذخيرة" في مسح الأسلحة الصغيرة. مسح الأسلحة الصغيرة 2008. الخطر والمقاومة، كامبريدج، جامعة كامبريدج

جدول (1) معايير التقييم

لفئة	الفئة الفرعية	المؤشرات
الوسم	التقنية	معدل الوسوم وعدد الآلات قيد التشغيل
	العملية	مجموع الموسوم البيانات الموسومة
التتبع	نظام الحاسبات	البيانات المتعلقة المسجلة (رقم تعريف السلاح، تعريف المستخدم) استخدام إجراءات الإصدار اليومية
	البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	وجود قاعدة بيانات محلية هل يمكن استعادة البيانات؟
التتبع	القدرة	هل يمكن القيام بعمليات تعقب؟
	الآليات العالمية	عدد عمليات التعقب العالمية التي تمت حسب الإجراءات المتفق عليها

المصدر 2013 Bevan and King جدول 2

ذكر بيفان وكينج في دراسة أعدوها في أبريل 2013 حول وسم الأسلحة في الدول الأعضاء بمنطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة (RECSA) أن آلة 2000 MC Couth هي آلة قوية الصلابة ولكنها بالرغم من ذلك يمكن أن تتعرض للتلف إذا ما تم نقلها بدون صندوق على الطرقات غير المرصوفة على متن شاحنة نقل صغيرة. لتجنب حدوث ذلك، قامت جنوب أفريقيا بتصنيع صناديق خاصة للاستخدام عند الشحن. (ص 26).

ومن ضمن المشكلات التشغيلية الأخرى التي واجهها فريق عمل (ARM) بولاية غرب دارفور كانت عدم توفر أجهزة الكمبيوتر والمعدات الكهربائية من أجل الاحتفاظ بالسجلات والاتصالات. فقد تعطلت شحنة من المعدات التي أرسلها مركز بون الدولي للتحويل (BICC) من ألمانيا لعدة شهور في الجمارك السودانية، وبعد طول انتظار تم تسليمها رسمياً للجنة ال (DDR) السودانية في أكتوبر 2013.

يشرح بيفان وكينج أن وسم الأسلحة وتسجيلها وتعقبها كلها حلقات يجب أن يتصل بعضها ببعض لكي تحرز عمليات وسم وتسجيل الأسلحة تقدماً في عملية مراقبة السلاح. (انظر الجدول 1 أدناه).

وسوف نرى أيضاً بيفان وكينج يقومان بمراجعة الدروس المستفادة في دول منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة (RECSA) الأخرى حول استخدام ونقل وصيانة آلات الوسوم.

في ولاية غرب دارفور من المفترض أن يتم تسجيل الأسلحة في مواقع محلية عبر الولاية، حيث يمكن اجتماع مالكي الأسلحة. إلا أنه نظراً لعدة عقبات يفرضها النقل والأمن والصيانة، فإن ذلك يثبت استحالة. ففي بعض الأحيان كان يُطلب من رجال القبائل الانتقال لمئات الكيلومترات حتى يمكن أن يتم تسجيل ووسم أسلحتهم في الجنية. كما يحاول فريق تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) الانتقال إلى مواقع خارج عاصمة الولاية، ولكن في أثناء رحلة إلى محلية كلبس في شمال الولاية فقدت آلة الوسوم بعضاً من زيت التشحيم الخاص بها أثناء الانتقال، ثم تطورت هذه المشكلة التقنية البسيطة إلى مشكلة خطيرة عندما لم تُتخذ أية إجراءات لإصلاح الآلة التي ظلت معطلة لعدة أشهر.

فقد كانت الآلة تستخدم زيتاً للتشحيم غير متوافر محلياً وقد طلب فريق تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) تمويلاً جديداً من الزيت من الخرطوم، إلا أن الشحنة ظلت معطلة لأشهر داخل مطار الخرطوم بسبب عدم توفر وسيلة نقل. وفي أغسطس 2013 نما إلى علمي أن الخطوط الجوية التجارية رفضت نقلها لأسباب تخص السلامة وكذلك فقد علمت أن نقص التشحيم قد أدى إلى توقف عملية الوسوم والتسجيل كلياً. وبعد أن تم وسم حوالي 135 قطعة سلاح في مايو/يونيو، لم تتم أي عمليات وسم وتسجيل خلال الصيف والخريف. وحتى سبتمبر لم يعلم أحد بموعد وصول زيت التشحيم في الجنية. كما أن فريق (ARM) لم تكن لديهم أي فكرة عن حجم الكمية التي سوف تصلهم وإلى متى سوف تسمح لآلة الوسوم بالعمل. ولكن في بداية ديسمبر 2013 تم حل هذه المشكلة وتم استئناف الوسوم (بلال 2013).

- إضافة إلى ذلك، فإن إجراءات تناول البيانات ينقصها الكثير، فإن البيانات الحساسة التي يتم جمعها لا يتم عمل نسخ احتياطية منها. وقد حاول مستشارو مركز بون الدولي للتحويل (BICC) التقنيون أن يقوموا بذلك، ولكن الأمر يتطلب القيام بذلك بشكل ممنهج.
- كما يؤكد بيفان وكينج على الأهمية القصوى لقيود السجلات بدقة ونظام وكذلك الحاجة للأنظمة الألكترونية التي تسمح للموظفين التنفيذيين بالرجوع إلى قاعدة بيانات التسجيل الخاصة بالدولة والمنطقة بأكملها. (ص 33 FF).
- **حالة المشروع طبقاً لفريق برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM)**
- في تقرير عن الحالة يرجع تاريخه إلى 4 ديسمبر 2013 أقرت لجنة التقنية لتسجيل ووسم الأسلحة أنه في العام الأول:
 - تم وسم 282 قطعة سلاح، متتان منهم بالجينية.
 - تم تسجيل⁴ 2500 قطعة سلاح.
 - إجمالي مصاريف الكلفة الجارية كان 52540 جنيهاً سودانياً (أي ما يعادل 8750 يورو).
 - كان أداء المشروع ضعيفاً للغاية.
 - على الصعيد الإداري، كان المشروع مفتقراً للاجتماعات الدورية والتقارير الشهرية والتقارير المالية والمتابعة في المناطق النائية.
 - تم توزيع استمارات تسجيل السلاح وتم تسجيل العديد من الأسلحة ولكن لم يتم وسمها.
 - يجب حراسة آلة الوسم بشكل أفضل لأنها يمكن أن تصبح هدفاً للجماعات المسلحة في المناطق غير الآمنة.
 - توقفت عملية التسجيل لأسباب تتعلق بالموسم الزراعي (حين انتقلت كل العائلات لمزارعهم).
 - تسبب الصراع الدائر في جبل أمير في سيلا إلى توقف عملية التسجيل.
 - الحركات المسلحة التي وقّعت على اتفاقيات سلام مع الحكومة لديها ترسانات أسلحة ولكنهم ليسوا مدرّجين ضمن برنامج تسجيل ووسم الأسلحة.
- زادت الثورات في مصر وليبيا من عمليات تهريب السلاح في دارفور ووسط أفريقيا وأسعار السلاح.
- الأسلحة المنتشرة والتي تستخدم بكثرة يُطلق عليها اسم "شانيا"⁵ ولا يمانح الناس في استخدامها كما أنه يسهل شراء الذخيرة.
- ينتقل البدو من الشمال للجنوب في أكتوبر وتكون هذه فرصة لتسجيل أسلحتهم.
- كما قام تقرير الحالة بإبراز بعض النقاط التي تصب في صالح مشروع (ARM)
- استطاعت أنشطة الوعي أن تشجع الناس فعلياً على التعاون:
 - إن أسعار الأسلحة في زيادة، فمثلاً ارتفع سعر الكلاشينكوف من 4000 إلى 12000 جنيه سوداني وبحسب التقرير فإن ذلك جعل الطلب عليها ينخفض⁶.
 - دوريات الحدود السودانية التشادية تكافح تهريب وانتشار الأسلحة في المنطقة الحدودية.
 - المراقبة الأفضل للأسلحة من جانب الحدود التشادية كان له نفس الأثر.
 - المعاناة التي سببها استخدام البنادق قد غيرت موقف البعض من حيازتها واستخدامها.
 - معدات تكنولوجيا المعلومات التي تم تسليمها للمشروع مثل جهاز كمبيوتر محمول وثلاثة أجهزة كمبيوتر سطح المكتب ومولد وكاميرا فيديو وكاميرا تصوير وكذلك جهاز عرض شرائح الفيديو.
 - ويسترد تقرير الحالة مسجلاً المشاكل التالية:
 - "بطء شديد" في التقدم بعملية التسجيل والوسم.
 - منطقتا هبيلا وفوربرنقا ومناطق أخرى لم يبدؤوا بالتسجيل بعد.
 - فقد الفريق أحد أعضائه التقنيين الأكفاء (موظف بالمخابرات) عندما تم نقله للخرطوم.
 - الأسلحة التي تحوزها الحركات التي وقعت على اتفاقية سلام مع الحكومة لم يتم ضمها للمشروع.
 - وأخيراً يقوم فريق (ARM) بطرح بعض التحديات والتوصيات:
 - هناك نقص شديد في التمويل، إذ يحتاج المشروع لميزانية مناسبة. مثال على ذلك أن المشروع لا يستطيع حتى الآن تغطية تكاليف عمل استمارات تسجيل.
 - كما أن المشروع بحاجة لمركبة ملائمة للذهاب للتسجيل والوسم، فإن اللجنة التقنية ليس لديها سيارة خاصة بها.

⁴ بناء على ذلك فإن 2218 من الأسلحة المسجلة لم يتم وسمها

⁵ لا أعلم أي سلاح يشير إليه ذلك.

⁶ يبدو الأمر لي وكأن الأسعار قد ارتفعت بسبب قلة الأسلحة المعروضة للبيع

تنمية القدرات والدعم الفني والمالي لأغراض محددة، وليس أن تمول أو تقود تشغيل المشروع.

4. إذا لم يتم طرح ومعالجة المشكلات الهيكلية بشكل عاجل، فلن يكون العام التالي من البرنامج أكثر نجاحًا من الأول.
5. لتجنب المشكلات المستقبلية فإنه يجب على التنفيذيين

برنامج (ARM) أن يتواصلوا بشكل أفضل مع بعضهم البعض. لا يمكنني الجزم ولكنني أشك أن السلطات بالخرطوم كانت على دراية بمشكلة آلة الوسم قبل أن نخبرهم بها في 31 أغسطس 2013. كما أن مركز بون الدولي للتحويل (BICC) ومستشاريه الفنيين لم يكونوا على علم بالمشكلة. فلو كانوا قد علموا بها لكانوا ساعدوا في جلب زيت التشحيم لآلة الوسم بالجنية. فيما يخص هذه الواقعة، لم يعلموا هم بها ولا أنا إلا في 30 أغسطس عندما عرفنا أن الآلة كانت معطلة. ونحن لم نتلق هذه المعلومة من فريق (ARM) بشكل مباشر، ولكن عن طريق مسؤول حكومي في الجنية لا يعمل مع فريق (ARM) التقني. وعندما قمنا بسؤال فريق تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) أخبرونا أن الآلة كانت معطلة منذ شهر.

أنا مدرك أن تنفيذ برنامج في منطقة مثل ولاية غرب دارفور ليس بالأمر السهل وأن العمل يتم في ظروف قاسية، ولذا فإن برنامجًا مثل (ARM) لا يمكنه تفادي التعرض للمشكلات التشغيلية من وقت لآخر، ولكن التواصل الجيد والتعاون بين الأطراف المعنية من شأنه أن يمنع تلك المشكلات من شل حركة تقدم البرنامج لأشهر متتالية.

- كما تحتاج اللجنة التقنية أيضا للمزيد من الخبراء لينضموا لعضويتها.
- وكذلك فإنها تحتاج لمقر مستقل خاص بها .
- وتحتاج لبعض الحراس لتأمين آلة الوسم عند الانتقال بها.

وهذا يقودني لبعض الملاحظات:

1. في أول ستة أشهر من البرنامج لم يتم تسجيل ووسم إلا أقل القليل من الأسلحة، وبنهاية العام الأول للبرنامج كان قد تم تسجيل 2500 قطعة سلاح بينما تم وسم 282 قطعة سلاح فقط منها (11%). وأنا أتفق مع فريق تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) بوصفهم الأمر بأنه أداء ضعيف جدًا. فإذا تم تسجيل قطعة سلاح ولم يتم وسمها، فإن رجال تطبيق القانون بالكاد سوف يتمكنون من التأكد من حالتها في الموقع. فيما يخص مراقبة التسليح، فإن التسجيل وحده ليس ذا منفعة كبيرة.
2. البطء الشديد في التقدم جاء على أثر نقص المواصفات اللازمة لنقل المواد الضرورية وفشل الجهات الجمركية في الإفراج عن المعدات الواردة لتسجيل ووسم الأسلحة (ARM) في فترة زمنية معقولة.
3. التوقف التام عن النشاط من يونيو لأكتوبر 2013 وقلة النشاط في فترات أخرى وقد حدث ذلك أيضًا بسبب ضعف الدعم من الحكومة السودانية، فلو رغبت السلطات الحكومية لكان من الممكن أن تُحل بعض المشكلات مثل نقص زيت التشحيم وتعطل معدات تكنولوجيا المعلومات في الجمارك. فلو كانت الحكومة السودانية تعتبر المشروع ذا أهمية كبيرة لكانت زودت فريق (ARM) بما يحتاجه لممارسة أعماله بكفاءة وكانت ستجد طرقًا للتغلب على المصاعب في التواصل والتعاون بين مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) ووزارة الداخلية والهيئات الحكومية الأخرى. وأنا أقترح أن يقوم مكتب الرئيس في أقرب وقت بتوجيه كل الهيئات الوطنية لدعم المشروع بفاعلية وأن يزودوا موظفي المشروع بكل الوسائل اللازمة لإنجاز عملهم بنجاح. وهذا يتضمن تمويل أنشطة فريق (ARM) الميداني. فإن الدعم الذي تقدمه ألمانيا لا ولم يكن من المفترض أن يغطي مثل تلك التكاليف. إن مهمة مركز بون الدولي للتحويل (BICC) هي توفير

الأمن من خلال التسجيل والوسم؟ منهج برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM)

وتستطرد الورقة المعددة الأهداف المحددة:

1. "تدشين عملية وسم وتسجيل الأسلحة والصغيرة والخفيفة (SALW) التي يمتلكها المدنيون من خلال الإدارة المدنية والتقليدية لتسهيل تعقب الأسلحة في المنطقة.
2. جمع المعلومات الأساسية والبيانات الخاصة بنقل الأسلحة (الأعداد والمصادر والمواقع) من خلال العملية السالف ذكرها.
3. زيادة الوعي المجتمعي⁷ بخطورة انتشار الأسلحة غير القانونية والعواقب السلبية لذلك على السلامة البدنية والممتلكات.⁸

الهدف الأول والثاني من تلك الأهداف المحددة من مسؤوليات برنامج (ARM) يتم تنفيذهما بواسطة مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC)، أما الهدف الثالث فهو بالمقام الأول من اختصاص برنامج الأمم المتحدة التنموي (UNDP) الذي من المفترض أن يقوم بدعم تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) تحديداً. كما أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) مسؤول عن تنمية التقدم الاجتماعي والاقتصادي بولاية غرب دارفور وهو أيضاً جزء من الأهداف العامة التي ذُكرت من قبل، ومن ثم فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يعد شريكاً أساسياً. أما مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) فتعنى بالتواصل والتنسيق فيما بين المجهودات المقدّمة من قبل المنظمات المختلفة المشاركة في برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM).

أما مركز بون الدولي للتحوّل (BICC) فهو أيضاً مسؤول عن إنجاح (ARM) ولكن بشكل مختلف، إذ يقوم المركز (BICC) بتزويد (ARM) بالخبرات الدقيقة مستنداً على خبرته الدقيقة في مراقبة الأسلحة في أفريقيا وبلدان العالم لتزويد (ARM) بالدروس المستفادة من التجارب في أماكن أخرى بالعالم. كما تقوم الحكومة الألمانية بتوفير دعم محدود عن طريق بعض المعدات والتمويل من خلال (BICC). ولكن كما أوضحت من قبل، فإن الحكومة الألمانية ومركز بون الدولي للتحوّل (BICC) لم يتعهدا بتولي مسؤولية إدارة البرنامج.

لن تتمكن الحكومة من مراقبة الأسلحة النارية والأسلحة الأخرى بشكل فعال إلا إذا تم تعريفها وربطها بالأشخاص أو المنظمات المسموح لها بحيازتها. وهذا يعني أنه يجب أن يكون للأسلحة ومالكها وسيلة مميزة ورسمية يمكن الاعتماد عليها لتعريفهم. كما أنه يجب أن تكون هناك سجلات رسمية توضح من المصرح له بحمل السلاح وأي سلاح.

من السهل وسم وتسجيل قطعة سلاح ومن السهل القيام بذلك بانتظام وبشكل شامل بطريقة تسمح لرجال تطبيق القانون في المناطق النائية بالتأكد من الحالة القانونية للسلاح. إضافة لذلك، فإن الأرقام المسلسلة التي يوفرها مصنعو الأسلحة عادة ما تكون غير كافية للاعتماد عليها ولهذا فإن الحكومات تقوم بوسم الأسلحة بنفسها بشكل متزايد. فقد أصبحوا ملزمين منذ 2005 بالتأكد من أن الأسلحة النارية يتم وسمها بشكل سليم.

وفي 2001، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة وثيقة ذات اسم مطول يشار إليها بشكل غير رسمي باسم بروتوكول الأسلحة النارية وهي الاتفاقية الوحيدة العالمية الملزمة قانونياً التي تخص الأسلحة الصغيرة والتي طبقت في عام 2005. ويطالب بروتوكول الأسلحة النارية الدول بضرورة وسم الأسلحة أثناء وبعد تصنيعها.

كما تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2005 وثيقة دولية لتعقب السلاح (الاسم الرسمي أطول من ذلك) وتعطي الوثيقة المزيد من التوجيه فيما يخص وسم الأسلحة النارية، ولكنها ليست ملزمة قانونياً.

وطبقاً لورقة مفاهيم للحكومة السودانية حول برنامج (ARM) في يناير 2013 فإن "الهدف الرئيسي [من برنامج (ARM)] هو المساهمة في تحسين الأمن والاستقرار وتحجيم العنف المسلح في غرب دارفور من خلال تطبيق إجراءات المراقبة ضد انتشار وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة ودعم النمو الاجتماعي والاقتصادي لسكانها."

⁷ ليس من السهل دائماً تحديد ما يجب أن يتكون منه المجتمع، فكما أقوم بالشرح أدناه، فإن الرسائل التي يرسلها برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) تكون غير واضحة في بعض الأحيان. مثلاً على ذلك فإن السلطات تُعَد بالتخلص من فائض الأسلحة بالمنطقة في وقت ما، لكنهم يؤكدون لمالكي السلاح أنهم لن يقوموا بذلك بدون موافقة "الجماعات". إضافة إلى ذلك، فإنه لا يعطي رسائل عن تناول الأمن والتخزين.

⁸ حكومة السودان 2013 ص 3

(ARM) في ولاية غرب دارفور لا يحقق أهدافه المرجوة في الوقت الحالي. وأرجو أن تساعد التوصيات التي أقدمها في هذا التقرير على جعله أكثر فعالية.

نقاط القوة والضعف ببرنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM)

توجد ببرنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) كما يتم تطبيقه في ولاية غرب دارفور نقاط قوة يمكن أن تكون سبباً في إنجاحه ولكن هناك نقاط ضعف تحول دون تحقيقه أهدافه المرجوة.

الملكية المحلية للسلطات السودانية

برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) مملوك ومدار ويتم تنفيذه من قبل الحكومة السودانية، وهذه "الملكية المحلية" هي إحدى نقاط القوة وبخاصة في حالة (ARM) حيث يتم الاستعانة بالإدارة الوطنية وبدرجة أقل بجماعات المجتمع المحلي التي تعمل يدًا بيد مع البرنامج ليكونوا شركاء في ملكيته، ولكن للبقاء في مأمن، يبقى (ARM) في المقام الأول مشروعًا مدارًا من قبل الحكومة.

وبالرغم من أن الدعم الذي توفره ألمانيا من خلال مركز

بون الدولي للتحويل (BICC) وكذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) هو أمر ضروري، إلا أن الملكية المحلية أمر هام وواضح. أولاً، يجب علينا أن نفترض أن السودانيين هم الأكثر دراية بما تحتاجه بلادهم، كما أنهم يعلمون أكثر من الأجانب ما الذي يلائم بلادهم.

ثانياً، فإن الملكية المحلية تعطي انطباعاً لسكان دارفور والسودان وكذا المجتمع الدولي أن الجهات السودانية جادة بشأن إحلال السلام والاستقرار بهذه المنطقة المشتعلة. إنها دلالة مرحب بها ومنتظرة بشدة، ولكن حتى تكون فعالة يجب أن تكون حقيقة ويصدقها الناس. ولكن مواطني دارفور لن يؤمنوا بذلك حتى يروا بأعينهم أن حكومة السودان قد توقفت عن توزيع السلاح والأموال والدعم للقوات القتالية غير النظامية بالمنطقة. وبالتالي فإن ذلك سيعطي مصداقية لبرنامج (ARM)

أعتقد أن عملية وسم وتسجيل الأسلحة التي يحملها رجال القبائل وحدها لا يمكنها الإسهام في الأمن والاستقرار والقضاء على العنف المسلح بالمنطقة. ولن يكون لعملية وسم وتسجيل السلاح، هذا العمل التقني الإداري، أثر سياسي واجتماعي فعال إذا لم يتم في بيئة مهيأة مصحوبة بإجراءات للدعم. أما إذا بقي مشروع تسجيل ووسم الأسلحة بمعزل عن ذلك فلن يتمكن من تحسين الأمن البشري في دارفور.

يعي المشاركون بمشروع (ARM) هذا الأمر جيداً ولذا فقد اختاروا بإرادتهم العمل مع ومن خلال الإدارة الوطنية والزعماء شبه الرسميين للقبائل المسلحة الذين يمكنهم التأثير إلى حد ما على حملة السلاح. كما ضَمَّنوا هذا البرنامج عدة أنشطة لتوعية السكان بمخاطر الأسلحة النارية وتلك كانت مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في المقام الأول وشريكها التطبيقي، المنظمة السودانية غير الحكومية "مامن" وأخيراً فقد سَعُوا وحصلوا على مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) لنشر التقدم الاجتماعي والاقتصادي بالمنطقة.

هل يمكن لهذه المنهج، إذا ما تم تطبيقه بفاعلية، أن يسهم في الاستقرار والأمن ويضع حدًا للعنف المسلح في ولاية غرب دارفور؟

أعتقد أن برنامج (ARM) يعد فكرة ممتازة وهو خطوة أولى باتجاه مراقبة السلاح والارتقاء بالمستوى الأمني وبناء الثقة العامة والحث على المصالحة في دارفور، تلك المنطقة التي تعاني من العنف القبلي والسياسي. من وجهة نظري، يجب أن يقاس مدى نجاح برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) هذا في المجمل بدرجة الأمن والأمان التي ينعم بها مواطنو ولاية غرب دارفور كنتيجة لعمل البرنامج وليس فقط بعدد الأسلحة التي تم وسمها وتسجيلها.

ولست أرى سبباً يمنع من تطبيق البرنامج بنجاح في ظروف مماثلة في مناطق أخرى كانت تعاني الصراعات، وبخاصة في المجتمعات القبلية (انظر قسم 5) وأنا أتمنى بالفعل أن أرى هذه الفكرة في حيز التنفيذ بطريقة تضمن لها تحقيق أهدافها بالكامل. إلا أنني سأحاول أن أثبت في هذا التقرير أن برنامج

غرب دارفور، فكما أفرت لي السلطات الحكومية، فإن عملية السلام هناك ليست مستقرة وهناك الكثير من الجهود التي تُبذل من أجل استقرارها. ولكن لا يعلم أحد إن كانت ستنجح. فهناك حوادث اندلاع لأعمال العنف بين القبائل والعائلات والأفراد، وهناك أعمال عنف مسلح من وقت لآخر بسبب استخراج الذهب. كما أن السطو المسلح وسرقة السيارات والاختطاف وترصد موظفي المهمات الإنسانية وقوات حفظ السلام أمثلة من أنواع العنف الموجود بدارفور. وكذلك يوجد العديد من البلاغات عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات والصبيّة وكل تلك الأمور تشكل قضايا أمنية خطيرة.

ومن ثم فإن الوضع الأمني سيئ، وإن كان أفضل مما كان عليه منذ عدة سنوات وهو أخذ في التحسن. كما أن العلاقات بين تشاد والسودان قد تحسنت في السنوات الأخيرة حيث نجحت دوريات الحدود بين البلدين في الحد من الجرائم الحدودية، كما أنهم قاموا بالتعاون في بناء وإعادة بناء المدارس في المنطقة الحدودية. وكان من بين المبادرات المحمودة إعادة فتح السوق بإحدى المدن السودانية الحدودية التي يُطلَق عليها اسم بير صليبا، ونتيجة لذلك فإن مواطني المنطقة الحدودية يعيشون بشكل أفضل لأول مرة منذ سنوات طويلة.

كما أسهم مشروع الشرطي المجتمعي المدعوم من قبل المملكة المتحدة في تحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمع ونهض بمستوى الأداء الشرطي. فكما علمت فإن المواطنين قد بدؤوا يثقون بالشرطة بشكل أكبر، إلا أنني علمت أيضا أنهم لا يلجؤون للشرطة للمساعدة، مما يشير إلى أنهم لا يثقون في الشرطة بشكل كامل حتى الآن.

وكذلك توجد جهود متعددة من أجل تحسين النظام القضائي في ولاية غرب دارفور بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وهيئات التمويل التي تركز على افتتاح محاكم جديدة وبخاصة محكمة للمرأة والقضايا المتعلقة بالجنس وتحسين السجون وإعادة تأهيل المتهمين السابقين ورفع مستوى خدمات الادعاء العام وتسهيل الحصول على مساعدات قانونية مجانية.

وينمي الثقة الشعبية به فيمكّنه من الماضي قُدماً. ففي رأيي عندما يتحقق ذلك فقط سيتمكن برنامج (ARM) من تحقيق النجاح⁹.

ثالثاً، تؤكد الملكية المحلية أن برنامج (ARM) سوف يستمر حتى إذا توقف الدعم الأجنبي وهذا ما قاله له لي كبار موظفي مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) من تلقاء أنفسهم. كما أضافوا أنهم يأملون أن تستثمر الحكومة السودانية جزءاً من أموالها في البرنامج. وأنا أجد ذلك محبباً جداً وبخاصة أن فريق (ARM) بالجينية يفتقر إلى التمويل اللازم للمصاريف الجارية ولكنه يعتمد على الشرطة وهيئات حكومية أخرى هي نفسها تفتقر للنقد بشكل دائم.

وأنا لا يمكنني المعرفة على وجه اليقين إلى من تصل الأموال (50-100 جنيه سوداني لكل قطعة سلاح يتم سمسها وتسجيلها) والتي يدفعها رجال القبائل المشاركون في (ARM). ويحتاج ذلك الأمر للإيضاح حتى يمكن زيادة الثقة في البرنامج، فمن المؤكد أن هذه الأموال يجب أن توجّه لتغطية تكاليف (ARM).

أعتقد أن قرار الحكومة بالعمل مع ومن خلال الإدارة الوطنية كان صحيحاً ومن وجهة نظري فإن هذه إحدى نقاط القوة الأخرى ببرنامج (ARM).

كما أنني لا أعرف بشكل مؤكد من يحوز (أو بمعنى آخر يمتلك) أسلحة القبائل، ولدي الانطباع أن معظمها ملكيات فردية ولكن يمكننا القول إن الإدارات الوطنية وزعماء القبائل هم من يؤثرون في كيفية تخزين واستخدام هذه الأسلحة. فإن أرادوا، يمكن لهؤلاء الزعماء أن يكون لهم تأثير في الحد من استخدام الأسلحة التي يمتلكها رجال القبائل وهذا سيكون أمراً جيداً. إلا أنني أرى أن (ARM) يمكنه أن يستغل قدرتهم على التأثير في غرض أفضل وسوف أقوم بشرح ذلك بعد قليل.

إحراز تقدم في الأمن والتطور وسيادة القانون

إن المواطنين ليسوا في أمان ولا يشعرون بالأمان في ولاية

⁹ يقول د/ صلاح الدين صالح محمد رئيس لجنة (DDR) بالسودان إن الحكومة قد اعترفت مراراً وصراحة بأن الكثير من الأسلحة المتداولة في دارفور كان قد تم توزيعها من قبل الحكومة نفسها، وبالتالي، فإن الحكومة لا يمكنها التحرك الآن لتجميعها إجبارياً، ولكنها تعمل مع الجميع بالمنطقة لتعريف ووسم الأسلحة وجعلها قانونية. كما يذكر أن الأشخاص الوحيدين الذين يتم نزع سلاحهم في غرب دارفور هم المقاتلون التابعون للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتسريح في دارفور. (UNAMID) لقاء على فيلم لم يتم نشره تم تسجيله في مركز بون الدولي للتحويل (BICC) في (2013).

التناول الآمن والتخزين المؤمن والاستخدام المسؤول
يركز برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) بشكل محدود على حيازة الأسلحة، ففي أثناء عملية الوسم والتسجيل لا يتم إلا تدوين من يمتلك أي سلاح. وأنا أقترح التطرق أيضًا إلى السبل التي يتم تناول الأسلحة بها وحملها وتخزينها واستخدامها ومحاولة إحداث فارق بينهم.

ففي الوقت الحالي، لا تحظى القضايا الحساسة إلا على القليل من الاهتمام. يقول رئيس قطاع مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) إن الإدارة الوطنية يجب أن تضمن أن ألا يساء¹¹ استخدام الأسلحة التي يتم وسماها وتسجيلها، وكذلك فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يتطرق إلى مخاطر استخدام الأسلحة النارية من خلال أنشطة المعلومات العامة والتوعية التي يقوم بها كنوع من الدعم ل (ARM) وهذا أمر محمود ولكنه ليس كافيًا من وجهة نظري.

وعلى حد علمي لا يقوم العاملون ببرنامج (ARM) بولاية غرب دارفور بمطالبة الإدارة الوطنية بإعطاء تعليمات لرجال القبائل بشكل قاطع لكي يقوموا بتخزين الأسلحة بشكل آمن. كما أنهم لا يطلبون منهم منع الأشخاص غير المصرح لهم بحمل أو استعمال الاسلحة من القيام بذلك. وكذلك فإنهم لا يسعون للحصول على تعهدات بأن الأسلحة سوف تُستخدم فقط من أجل الدفاع المشروع.

علاوة على ذلك فهم لا يهتمون عن إطلاق الأعيرة النارية في الأفراح والاحتفالات الأخرى وهي عادة منتشرة بالسودان حيث يمكن للطائفة والهابطة أن تسبب إصابات غير مقصودة وربما وفيات بحسب نوع القذيفة ومسارها¹². وحتى يكون للبرنامج انعكاس مؤثر على الأمن والحد من العنف المسلح أنا اقترح أن تولي (ARM) الطريقة التي يتم بها تخزين الأسلحة ونقلها واستعمالها اهتمامًا أكبر.

وأخيرًا، فإن هناك مجموعة متنوعة من البرامج التنموية والتي يركز بعض منها على رفع مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتسهيل الوصول للمياه النظيفة ومشاريع تنموية تقليدية أخرى. وهناك برامج تتعلق بالأمن بشكل مباشر، كما يوجد برنامج يخص مشروع للقبالات وهدفه تقليل المخاطر التي تواجهها النساء عند الولادة ومنها الانتقال غير الآمن. وهناك برنامج يؤمن خروج المرأة لتجميع الخشب للتدفئة بدون التعرض للتحرش الجنسي. إلا أن هناك مشاريع أخرى يراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) تستهدف بشكل مباشر تهيئة البيئة الصالحة من أجل مشروع تسجيل ووسم الأسلحة (ARM). وهذا ينطبق على المشاريع الاجتماعية الكثيفة العمالة (CLIP) والتي تعطي الشباب فرصة لتنمية مهاراتهم المهنية، كما يؤمل أن تشجعهم على التخلي عن حياة الجريمة. والمشاريع الاجتماعية الكثيفة العمالة (CLIP) التي تخص المرأة قليلة والأمر ذاته فيما يخص مشاريع أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة (CSAC) والتي تقوم بتوعية العامة بمخاطر الأسلحة النارية والحاجة إلى تقنين مثل تلك الأسلحة. من المفترض أن تقوم مشاريع أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة (CSAC) بالدعم المباشر لأعمال برنامج (ARM) وتقوم بتنفيذ ذلك عن طريق ربط التنمية المجتمعية وأمن المجتمع بمراقبة الأسلحة.

وكما يتضح لي من خلال المناقشات مع مجموعات التركيز ومع الأفراد فإن المواطنين في غرب دارفور على دراية بهذا التقدم ويقدرونه وإنهم على استعداد متزايد للتعاون مع الجهات المسؤولة.

ومعنى آخر، فإن دارفور مازالت تعاني من انعدام الأمن وتخلف التنمية، ولكن التحسن في الأمرين قد ترتب عليه خلق بيئة أفضل لمراقبة الأسلحة وبناء السلام.¹⁰ كانت هذه هي نقاط القوة.

¹⁰ أخبرني خبير في الأسلحة والذخيرة يعمل بالمنطقة أن سعر السلاح غير القانوني في الجنيينة أعلى بخمس مرات عنه في الفاشر بشرق دارفور وأنه يصعب الحصول على البنادق. وهذا يعني أيضًا أن مستوى الأمن أفضل منه في شرق دارفور وأنا أعتقد أيضًا أنه أفضل مما كان عليه منذ بضعة سنوات في غرب دارفور.

¹¹ مقابلة على فيلم، مذكرة أعلاه.

¹² البيانات الخاصة بإصابات الأسلحة غير المتعمدة يتم طرحها في 2012 Small Arms Survey الفصل الثالث، جنيف، 2013، Small Arms Survey.

عدد الأسلحة المتداولة بشكل محدد ومن يملكها. ولكن ذلك ليس صحيحًا فإن (ARM) لديه معلومات فقط عن الأسلحة التي تقدمها القبائل للوسم والتسجيل والأسوأ من ذلك أنه كما يذكر تقرير الحالة الخاص باللجنة الفنية لبرنامج (ARM) أعلاه في القسم 1 فإن ترسانات الأسلحة، التي تمتلكها الجماعات والتي وقّعت على اتفاقية سلام مع الحكومة، لا يتناولها برنامج (ARM) على الإطلاق.

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) فهو يعمل من جانبه على دراسة أساسية عن الأسلحة الصغيرة والخفيفة بدارفور، ولكن النتائج غير جاهزة حتى الآن، ولقد علمت أنها ستكون جاهزة قريبًا.

الذخيرة

أقترح أيضا على برنامج (ARM) أن يقوم بدراسة قضايا الذخيرة، فليس السلاح هو ما يقتل ولكنه الرصاص. كما أن مخزون الذخيرة يكون مقياسًا أدق للقوة النارية من مخزون الأسلحة، ولهذا السبب تُعد المعلومات عن مخزونات الذخيرة أكثر حساسية من المعلومات الخاصة بالسلاح. وبينما أنا مدرك أنه من الصعب الحصول على مثل تلك البيانات، إلا أنني أعتقد أنه يجب أن يتم التحري عنها. وكذلك فيني أرى أنه يتحتم على (ARM) بذل الجهد من أجل مراقبة كمية الذخيرة التي يتم استخدامها بشكل فعلي. كما يجب محاولة الحد من كمية الذخيرة المسموح بها لمن يحمل بطاقة هوية (ARM) والتي يسمح له بحيازتها، كما يحدث في حالة ترخيص السلاح الناري من قبل الحكومة (انظر 2.1.6).

شروط الإجازة القانونية

وبشكل أعم، أعتبر أنها فرصة فائتة ألا يقوم برنامج (ARM) عند تقنين الأسلحة بفرض أية قيود على حملها وتخزينها واستخدامها ولا كمية الذخيرة المصرح بها للمالك لتستخدم مع ذلك السلاح، ولكنه يقوم فقط بالطلب من الإدارة الوطنية أن تضمن أن الأسلحة المسجلة لن يساء استخدامها وتحصيل رسوم للتسجيل تقترب من ستين جنيهاً سودانياً.

إن رُخص السلاح التي تمنحها الحكومة السودانية تقوم بفرض مثل تلك الشروط (انظر 2.2.3). أعتقد أنه سيكون من

يقول رئيس قطاع مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) إنه لم يُكتشف استخدام أي من الأسلحة التي تم وسمها في دارفور في جرائم بعد ذلك، حيث تم وسم وتسجيل 8300 قطعة سلاح صغيرة وخفيفة (SALW). كما يزعم أن ذلك يُعد إثباتًا على أن التسجيل والوسم قد ساهما في تعزيز الأمن العام.¹³

أما من وجهة نظري فإن هذه الادعاءات هي محل شك إلى حد بعيد، فإذا كان أرباب البيوت بدارفور، كما يروي المطلعون، يحوزون على أكثر من سلاح، فينبغي علينا أن نفترض أن العديد من الأسلحة لم يتم تسجيلها، كما أنه من غير المعقول أن يستخدم المنخرطون في العنف المسلح أسلحة مسجلة إذا ما كان لديهم خيار استخدام الأسلحة غير المسجلة. وأخيرًا، فإن الطريقة الوحيدة لإثبات إذا ما تم استخدام أي سلاح في أعمال عنف بشكل لا يقبل الشك هي فحص الطب الشرعي على السلاح، إلا أن فحص الطب الشرعي غير متوفر في دارفور.

جمع البيانات

إذا لم أكن مخطئًا فإن فريق (ARM) لا يستخدم عملية التسجيل والوسم حقًا في "جمع معلومات وبيانات عن حركة الأسلحة (الأعداد والمصادر والمواقع)" (GoS, 2013)، بالرغم من أنه يتحتم عليهم القيام بذلك. فكل ما يقومون به هو جمع معلومات عن الأسلحة التي يقومون بوسمها وتسجيلها والأشخاص الذين يمتلكون هذه الأسلحة. وعلى حد علمي فهم ليسوا معتادين أن يستجوبوا الإدارة الوطنية بشأن إجمالي مخزون السلاح الذي يمتلكه زعماء القبائل في المنطقة ولا من أين تأتي تلك الأسلحة ولا أين يتم تخزينها وفيما تستخدمها القبائل. ومن ثم فمثل تلك البيانات لا يتم تسجيلها ولا تخزينها. فكما يقال لي، إن تلك الأسئلة عديمة الفائدة لأن الإدارة الوطنية عادة ما ترفض الإجابة على مثل هذه الأسئلة أو أنها تدلي بمعلومات مضللة. وبالرغم من ذلك فأنا أعتقد أنه يجب أن تُطرح تلك الأسئلة.

يبدو أن هناك بعض الالتباس حول البيانات التي يقوم (ARM) بجمعها. فكما أخبرني مسؤول حكومي مطلع أنه من خلال عملية الوسم والتسجيل يستطيع فريق (ARM) معرفة

¹³ مقابلة على فيلم، مذكرة أعلاه.

الأفضل إذا انتقلت الحكومة السودانية تدريجيًا باتجاه تنظيم حيازة الأسلحة النارية في دارفور حتى تصل لمرحلة تكون فيها الطريقة الوحيدة لحيازة سلاح بشكل قانوني هي التقدم من أجل رخصة قانونية. وبينما يعمل برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) على تحقيق هذا الهدف، فإنه من الضروري من وجهة نظري ألا يقوم بوسم وتسجيل السلاح فقط، ولكن عليه أيضا أن يطالب المالكين المسجلين أن يحملوا ويخزنوا ويستخدموا السلاح بشكل مسؤول، ويمكن تشديد هذه الشروط تدريجيًا مع التقدم بمراحل البرنامج.

إضافة إلى ذلك فهناك تعاون على نطاق أوسع بين دول المنطقة، ففي 23 / 5 / 2012 وقعت حكومات كل من السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجمهورية الليبية على إعلان الخرطوم والذي اتفقوا فيه على التعاون من أجل مكافحة انتشار وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW). إلا أن جنوب السودان ليس عضوًا في هذه المبادرة التعاونية وهو أمر مؤسف لأن الصراع بين شمال وجنوب السودان كان له أثر على الصراع بدارفور، كما أن العلاقات ما بين شمالي وجنوبي السودان (وهما مستقلتان الآن) مازالت تلعب دورًا مؤثرًا في دارفور.

تأثير برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM)

حاولت فيما سبق أن أثبت أن تسجيل ووسم أسلحة القبائل لن يساهم في الأمن والاستقرار ومنع العنف المسلح إذا لم يصحب ذلك فعاليات أخرى. وهناك بالفعل أنشطة أخرى تتم والبعض من تلك الأنشطة تزيد من احتمالية أن يصنع مشروع (ARM) فارقًا إيجابيًا. وسوف أذكر عدة أطر يمكن أن يقوم (ARM) من خلالها بدور بناء، ثم أتساءل إذا ما كان البرنامج يحقق الهدف المتوقع منه.

إن التعاون الإقليمي المتنامي يوفر بيئة صالحة لتنفيذ برنامج (ARM) في غربي دارفور، ومن نفس المنطلق فإن (ARM) من المتوقع أن يساهم في تنمية التعاون بين دول المنطقة في مكافحتها للعنف المسلح بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وأتمنى أن ينضم جنوب السودان لهذا التعاون في القريب.

العلاقات السلمية بين القبائل والمجتمعات

كانت حرب دارفور في الأساس ما بين القبائل والجماعات المسلحة ذات الصلة بالمجتمعات القبلية، إلا أنه كان يوجد خلف الستار رعاية يقومون بتوفير السلاح والأموال والدعم وفي بعض الأحيان الأزياء والتدريب العسكري. واليوم قد توقف الرعاية الرئيسيون وبخاصة الحكومات أو حُجموا من دعمهم للقوات القتالية غير النظامية بدارفور. وبهذا يكون هناك أمل كبير في السلام. فإذا توقف الدعم الخارجي للقبائل المسلحة والحركات في دارفور ورأى المواطنون ذلك بأنفسهم، فسيكون ذلك بنديًا أساسيًا لبناء سلام دائم في دارفور. وسوف ينتفع (ARM) من ذلك التقدم ويساعد على جعله مستدامًا. ولكن إذا عاد الرعاية الخارجيون لتسليح القبائل والحركات بدارفور، فسوف يقلل ذلك من مصداقية ونجاح برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM)

العلاقات مع دول الجوار بالمنطقة

كان للصراع في دارفور أثر كبير في العلاقات الدولية شأنه شأن الحرب ما بين شمال وجنوب السودان والحروب في جمهورية الكونغو الديمقراطية والإبادة في رواندا والصراعات الداخلية الأخرى بالبلدان في يومنا هذا. فقد تدهورت العلاقات بين السودان وتشاد، بعد أن كانت جيدة، حتى وصلت إلى مرحلة تقوم فيها كل دولة بمساندة الحركات المسلحة التي تحارب حكومة البلد الآخر، ولهذا سُمي صراع دارفور "حرب بالوكالة".

ومن ثم فسوف يكون من العصي، إن لم يكن مستحيلًا، تحقيق سلام دائم في دارفور بدون تحسين العلاقات في الوقت ذاته بين الخرطوم ونجامينا. ولكن كما ذكرت سابقا فإن العلاقات بدأت تتحسن بالفعل والدليل الأوضح على ذلك هو دوريات الحدود المشتركة والتي تقوم، كما أخبروني، بمساهمة فعالة في تحسين الأمن والتعاون بين المناطق الحدودية للدولتين الشقيقتين.

إن الطريقة التي يعمل بها برنامج (ARM) من تشجيع للإدارات الوطنية للمبادرة بتقنين ولو جزء من الأسلحة التي يمتلكها وإن وجود احتياطات من الذهب بدارفور، بما في ذلك غرب دارفور، يمكن أن يكون نعمة أو نقمة بالنسبة لمن يقطنون المنطقة، فإذا كانت اليد العليا للحكومة وسيادة القانون في استخراج وبيع المعدن الخام، فسوف تتمكن العوائد من

- تمويل التنمية المستدامة بالمنطقة، كما هو الحال في غانا. إلا أنه لو كانت العصابات المسلحة هي المسيطرة على البحث وهي التي تباع المعدن الخام بشكل غير قانوني، ربما بالتعاون مع مسؤولين فاسدين من الحكومة كما هو الحال في شمال شرق (DRC)، فقد يكون الذهب سبباً في قيام حروب على المصادر. وبنفس المنطق فإن الخلافات حول الماشية والمراعي ومصادر المياه ومصادر طبيعية أخرى هامة يمكن أن تتطور إلى نزاعات مسلحة.
- ولا يقوم برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) بالتعامل مع الحركات السياسية المسلحة والتي لا تخضع للإدارة الوطنية. فكما نما إلى علمي، فتلك الحركات غير موجودة بغرب دارفور أو أن عددها محدود. ويجب علينا أن نضع في حسابنا أن برنامج تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) لا يمكنه التوصل إلى، ولا تحقيق أي خطوة تجاه مراقبة الأسلحة التي تملكها هذه الحركات وأن هذا الأمر يُعد قصوراً داخلياً في إستراتيجية (ARM). ولكن الموضوع مطروح للتساؤل بالطبع عما إذا كان برنامج (ARM) هو المشروع المناسب للتعامل مع مخزونات الأسلحة الخاصة بهذه الجماعات، فربما يكون البرنامج الأمثل للتعامل معها هو نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (DDR) المدار من قِبل (SDDRC) و (UNAMID) و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). إلا أن الأمر الخطير يظل أنه يجب التخلص من ترسانات الأسلحة التي خلفها النزاع بدارفور بشكل أو آخر.
- أغراض: الرياضة والصيد والدفاع عن النفس. وشروط الحصول على ترخيص هي كالآتي:
1. يجب على المتقدم ألا يقل عمره عن 30 عاماً أو أكثر.
 2. يجب ألا يكون لدى المتقدم أي سجل جنائي ولا يكون قد أدين في أي جرائم عنف.
 3. يجب على المتقدم إبراز شهادة طبية تفيد بأنه/أنها في حالة صحية جيدة.
 4. يجب أن يكون المتقدم قد خضع للتدريب.
 5. يجب تخزين السلاح في مكان آمن.
 6. غير مسموح بوجود أسلحة بالمستشفيات أو المباني العامة الأخرى.
 7. لا يُسمح باستخدام السلاح في غير الأغراض المذكورة أعلاه.
 8. أن يكون قد تم شراء السلاح من تاجر أسلحة مرخص أو بشكل شخصي.
 9. هذه الرخصة تكون سارية على ثلاثة أسلحة كحد أقصى (وأحياناً 6).
 10. يجب تجديد الترخيص سنوياً.
 11. يتم فحص وتسجيل الرقم المسلسل على الأسلحة.
 12. أيضاً يتم وسم الأسلحة حالياً.
 13. يتم تسجيل اسم وعنوان وبيانات أخرى للمتقدم.
 14. إذا خالف المتقدم شروط الرخصة، يتم سحبها ومصادرة السلاح الذي سوف يتم بيعه لشخص آخر ولن يتمكن المتهم من الحصول على رخصة جديدة في المستقبل¹⁴.
 15. عدد الطلقات المصرح بها يحدّد ب 15 طلقة للمسدس و600 في حالة بندقية الخرطوش (سلاح الصيد)¹⁵.

مراقبة الأسلحة من قبل الدولة

- إن الدول الحديثة ترغب بشكل عام في التحكم المشدد على حيازة واستخدام الأسلحة النارية، وبخاصة تلك المصممة من أجل الاستخدام العسكري والذخيرة الخاصة بها. وكذلك فإن السودان شأنها كشأن باقي الدول الأخرى لديها قانون وخطوات لترخيص الأسلحة النارية وتُعد حيازة سلاح غير مرخص بها جريمة جنائية. وطبقاً لقانون الأسلحة والذخيرة والمتفجرات لعام 1982 (الذي تم تعديله في 2000) لا يُسمح بحيازة السلاح إلا لأحد ثلاثة
- تقدم عملية تسجيل ووسم الأسلحة في دارفور لملاك الأسلحة النارية "رخصة انتقالية" والتي تجعل حيازتهم للسلاح قانونية طالما تكون بطاقتهم التعريفية سارية. وعندما تصبح غير سارية بعد 6 أشهر، يجب تجديدها. ويُعدّ السلاح غير قانوني بدون بطاقة تعريف سارية من (ARM) أو رخصة سلاح حكومية.
- يخبرني موظفو مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) أن التسجيل والوسم ما هو إلا

¹⁴ تم عمل مسودة مشروع قانون وإذا أُجيز فسوف يغلظ بشكل ملحوظ من عقوبة انتهاك قانون الأسلحة.

¹⁵ تثير هذه البنود العديد من التساؤلات التي تتخطى إطار هذا التقرير.

وبالرغم من هذا، فإنه غير واضح على الإطلاق كيف يمكن أن تتماشى هذه الخطة مع التعهد الرسمي (والكلمة المستخدمة بالإنجليزية هي "ضمان") الذي أعطته السلطات السودانية بأنهم لن يجمعوا السلاح في دارفور إلا إذا أجمعت الجماعات القبلية على ضرورة القيام بذلك. إن انعدام الشفافية سوف يجعل البعض في دارفور يتشككون في نوايا الحكومة فيما يخص تسجيل ووسم أسلحة القبائل.

ليس مقصدي هو أن الحكومة غير صادقة في التزامها بعملية السلام والمصالحة في دارفور، ولكنني أقصد أن السلطات لم تقم بعد بشرح سياستها للمدى الطويل بوضوح وبطريقة مقنعة للمواطنين في دارفور، وأنا أوصي بأن تقوم السلطات بذلك فور أن يصبح ذلك ممكناً علناً.

وأنا أتمنى أن تقوم بهذه المكاشفة كل من خطة العمل الخاصة بالأسلحة الصغيرة والخفيفة وخطة العمل الخاصة بالتسجيل التابعتين للحكومة السودانية.

الأمن الإنساني

يقاس مدى كفاءة السياسة الأمنية بدرجة الأمن الإنساني الذي توفره الممارسات المحمودة في يومنا، أي التحرر من المخاطر والتحرر من المخاوف لدى كل رجل وامرأة وطفل. لقراءة المناقشة بشأن الأثر المتوقع لبرنامج (ARM) على الأمن الإنساني (انظر قسم 5 أدناه).

خطوة أولية لمراقبة الأسلحة. كما يؤكدون أن هذه الخطوة المبدئية سوف تحتاج للاستمرار مؤكداً لفترة أطول من سنة كما كان مخطط لها (مرحلتان طول كل منهما 6 أشهر). وأنا أتفق معهم أن ذلك سيكون ضرورياً لعدة أسباب من ضمنها المشاكل التشغيلية التي تناولتها أعلاه (القسم 1). أعتقد أن الإستراتيجية الطويلة المدى هي القدرة على الوصول لنتائج مرضية. ويجب أن يكون شركاء مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) وهم ألمانيا و برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على دراية بذلك. وأنا أنصحهم أن يدرسوا الأثر المستقبلي في أثناء حثهم ومساعدتهم مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) في التغلب على المشاكل التي تعرقل البرنامج في الوقت الحالي.

من المؤكد أن التسجيل والوسم يمكن أن يشكلاً خطوة مبدئية جيدة نحو المراقبة المشددة على الأسلحة من قبل الحكومة تحت مظلة قانون الأسلحة والذخيرة والمتفجرات، ولكن من أجل تحقيق هذه الإمكانية أعتقد أنه على برنامج (ARM) القيام بأمرين:

أولاً: يجب أن تقترب شروط تسجيل الأسلحة النارية أكثر من شروط ترخيص السلاح بدرجة كبيرة. فلا يُفرض في الوقت الراهن على المتقدمين لتسجيل الأسلحة إلا أقل القليل من الضوابط، بالرغم من أن التسجيل يعادل التقنين عملياً. كما أعتقد أن الانتقال من التسجيل إلى الترخيص يجب أن يكون تدريجياً.

ثانياً: يجب على الحكومة أن تكون واضحة ومثابرة وصادقة فيما يخص عزمها على جمع السلاح في وقت ما. فقد تم إخباري أنه بعد مرحلة التسجيل والوسم، والتي قد تستغرق خمس سنوات، تعتزم الحكومة مصادرة الأسلحة التي لم يتم تسجيلها، كما أن هناك ذكراً لعملية جمع سلاح وهو ما يشير إلى جمع اختياري للأسلحة النارية.

وأنا أوافق على أنه عندما يكون ذلك ممكناً فمن المستحسن أن تقوم الحكومة بمقاضاة كل من يحمل سلاحاً نارياً بشكل غير قانوني، فإن قانون الأسلحة والذخيرة والمتفجرات يعطي أساساً قانونياً لذلك.

رؤى المشاركين

الارتباط بالأنشطة الأخرى

قمت من قبل برصد انطباعي عن رؤية الحكومة السودانية و مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) وموظفي (ARM) وعدة فئات ضعيفة في غرب دارفور للبرنامج.

لقد رأينا من قبل أن هناك مساحة للتحسن في التواصل والتعاون ما بين برنامج (ARM) وعمل الهيئات الحكومية السودانية الأخرى ومركز بون الدولي للتحويل (BICC).

وينطبق نفس الشيء على التواصل والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). فقد أكد لي مسؤولو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الذين أجريتهم مقابلات معهم بالخطوط بما لا يدع مجالاً للشك أنهم ملتزمون بدعم برنامج (ARM) بشكل كامل، كما أخبروني أن حكومة السودان قد أظهرت التزاماً متزايداً للمضي قدماً بعملية السلام.

فالغالبية من غير المشاركين بشكل مباشر في (ARM) لديهم نظرة إيجابية أو متشككة تجاهه ، فأنا لم ألتق بأي شخص ضد برنامج (ARM)، ولكنني قابلت عدة أشخاص أبدوا تشككهم في إمكانية أن يحقق البرنامج أي نتائج مثمرة.

ما يزعمه المشككون هو أن التسجيل والوسم غير كافيين ولكننا بحاجة لنزع السلاح وحاولت إقناعهم أنه على الحكومة أن تشرح بوضوح ومثابرة عزمها القيام بذلك من غير أن تكسر تعهدها بعدم جمع السلاح بدون موافقة الجماعات القبلية.

وسوف أقوم باستعراض رؤى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والمشاركين في القسم التالي.

لقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بالفعل بالإسهام في مشروع تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) من خلال:

- تنظيم أربع ورش عمل (بما في ذلك واحدة في كلبس بالمنطقة الشمالية) وكذلك مهرجان لجذب شركاء متعددين للمشاركة في نشاط (ARM).
- عرض مسرحيات تتناول مخاطر الأسلحة النارية في مناطق مختلفة بالولاية.
- استئجار مطربين فولكلوريين، الذين يقومون في المعتاد بالغناء عن الحرب، ليقوموا بدلاً من ذلك بالغناء عن السلام والمصالحة.
- استخدام قنوات الراديو المحلية (راديو العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (UNAMID) وإذاعة دارفور إف إم) لبث رسائل عن الأسلحة وتسجيل الأسلحة النارية.
- توزيع النشرات والملصقات.
- المشاركة في التقييم الأساسي المرتقب للأسلحة الصغيرة والخفيفة بالمنطقة.

وبشكل عام، فإني أقترح أن تقوم مفوضية السودان لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الدمج (SDDRC) بمراجعة معلوماتها العامة وأنشطتها التوعوية من أجل الإعداد لرؤية أوضح وأكثر تحديداً على المدى الطويل عن كيفية إمكانية قيام الوسم والتسجيل بتمهيد الطريق للأمن والمصالحة.

إضافة إلى ذلك، كما قمت بالتوضيح أعلاه، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يقوم بتنفيذ مشاريع متعددة لنشر التقدم وسيادة القانون بغرب دارفور.

الأمن الانساني وإمكانية تكرار التطبيق

ولكن إذا عاد برنامج (ARM) لمواصلة أعماله مجدداً في المستقبل، وقام بإقناع المواطنين بأن الحكومة جادة بشأن مكافحة انتشار التسلح وإساءة استخدام الأسلحة النارية بالمنطقة، ثم قام أيضاً بمحاولات لدعم سيادة القانون مع تحفيز التقدم وتمكين الفئات المستضعفة والحث على المصالحة بين أعداء الماضي، فأنا أتوقع أن يقدم مساهمة بناءة لتحسين الأمن الإنساني. ولكن في الوقت الراهن، فإنه لا يحقق مثل هذا التأثير.

هل يمكن تكرار البرنامج بمكان آخر؟

إذا كنت مصيباً في اعتقادي أن مشروع (ARM) من الممكن أن يكون طريقة جيدة للبدء بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة في غرب دارفور، فإنه من الممكن بالتالي أن يكون خطوة مبدئية مفيدة في مناطق أخرى عانت من الصراعات ولديها نفس الظروف. وبينما أنا واثق من أن مواطني ولاية غرب دارفور يؤمنون بأن وطنهم مميز، إلا أن مشاكل السلاح به ليست كذلك.

من الخصائص الرئيسية بغرب دارفور فيما يخص حيازة الأسلحة ومراقبة السلاح أرى الآتي:

- تُعتبر دارفور مجتمعاً قبلياً فيكون فيها الولاء للقبيلة بعد العائلة وقبل الدولة. يعد زعماء القبائل والإدارة الوطنية من أكثر القيادات تأثيراً بها ويمكننا القول بشكل عام أنهم قادرون على أن يقرروا ما إذا كان رجال قبيلتهم سيمارسون العنف المسلح ومتى وأين، كما أن الثأر من الأمور المنتشرة هناك.
- قبائل دارفور في غالبية الأحيان جماعات بدوية رعوية معتادة الدفاع عن ماشيتها ومراعيها بالأسلحة النارية. أما المواطنون الآخرون فهم مزارعون يقومون بحماية مزارعهم من التعدي عليها عن طريق رعاية حيواناتهم وتربيتها على الأعشاب الخاصة بهم واليوم يتم ذلك أيضاً باستخدام الأسلحة.
- تتم مراقبة الأسلحة والذخيرة التي يمتلكها رجال القبائل إلى حد بعيد من قبل زعماء القبائل و/أو الإدارة الوطنية.
- بجانب الماشية والمراعي ومصادر المياه قد تكون هناك مصادر أخرى تثير المنافسة العنيفة والصراعات مثل احتياطي المعادن الذي يمكن أن يتم استخراجها بدون أي معدات متخصصة.

دعونا نبحث الآن إلى أي مدى يقوم (ARM) بالإسهام في تحسين الأمن الإنساني بولاية غرب دارفور وبعد ذلك سنسأل أنفسنا إذا ما كان من الممكن إعادة تطبيق برنامج (ARM) بنجاح في أماكن أخرى.

الأمن الإنساني

تمكنت من التحدث إلى مجموعات تركيز من النساء والشباب من الذكور والنازحين داخلياً (IDPs) بمساعدة فريق (ARM) بالجنية. وقد وصفوا الوضع الأمني بالسيئ ولكن أبدت بعض النساء ملاحظاتهم بأن هناك تحسناً.

أخبرتنا النساء أن المخاطر الأمنية التي يواجهنها هي الحرب والعنف الجنسي والظروف المعيشية السيئة بما في ذلك المياه غير الصالحة للشرب. وقمن بوصف خطورة تعرضهن للانتهاك في طريقهن لجمع خشب للتدفئة. كما أخبرتنا عن النساء في مخيمات النازحين داخلياً (IDP) اللاتي يقفن في صفوف لمدة أربع ساعات تحت أشعة الشمس الحارقة للحصول على حصة تموينية لا تكفي لإطعام أسرهن. ولكنهن قلن إنهن لم يعدن يسمعن طلقات نارية بنفس المعدل الذي كنَّ يسمعن منذ عدة سنوات.

خريطة 1: مخيمات النازحين داخلياً، مركز معلومات حقوق الانسان، دارفور



المصدر: خريطة الأمم المتحدة التخطيطية، مركز معلومات حقوق الإنسان بدارفور، 2005- ملحوظ: رمز الخيمة يمثل مخيمات النازحين داخلياً واللاجئين.

لم يُبد أي من الأشخاص الذين تحدثت معهم في مجموعات التركيز معرفتهم الجيدة ببرنامج (ARM). وأولئك الذين كانوا على دراية به لم يعتبروه بداية مفيدة وأنا أيضاً أرى أن ذلك وصف ملائم له.

عند صدور إعلان الخرطوم في 23 مايو 2012، عازمت الولايات الخمس على التعاون الوثيق من أجل مكافحة انتشار وإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) وهم يقومون حالياً بإنشاء أمانة سر حتى تقوم بتدعيم وتنسيق جهودهم.

• لا تستطيع الحكومة الوطنية أن تفرض المراقبة على الأسلحة بالمنطقة على الأقل في الوقت الحالي. لقد تم زرع أعداد كبيرة من الأسلحة الصغيرة والخفيفة من النوع العسكري بدارفور بواسطة حكومة السودان والدول الأخرى التي كانت ترغب في مساندة قبائل معينة في مواجهة أخرى مع عدم تمكنهم من إرسال قوات مسلحة منتظمة للقتال في المنطقة. كما أن الأسلحة تم طرحها أيضاً من قبل القبائل البدوية وتجار السلاح الخاصين.

• وبالرغم من أن الصراع المسلح قد انتهى إلا أن الأمن والتقدم والثقة الشعبية في الحكومة والفصائل المقاتلة لم يصلوا بعد إلى مستوى يجعل من الممكن القيام ببرنامج للجمع الاختياري للسلاح.

وفي ظل هذه الظروف قد يثبت برنامج (ARM) أنه مبادرة مبدئية ناجحة لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة. وكما حاولت التوضيح أعلاه، فإنه من المفضل ألا يقتصر البرنامج على مسألة حيازة السلاح وحدها ولكن عليه أن يتطرق إلى قضايا التناول غير الآمن والتخزين غير المؤمن والاستخدام غير المسؤول للأسلحة النارية. ففي واقع الأمر أن الاستخدام الخاطئ للأسلحة الخفيفة والصغيرة يمثل خطراً أكبر من انتشار تلك الأسلحة.

وكما ذكرت أيضاً فيما سبق، يجب أن يمتزج برنامج تسجيل ووسم السلاح بجهود لنشر التقدم وبناء الثقة الشعبية وإفشاء التصالح بين أعداء الماضي حتى يصبح فعالاً. إن منهج الأمن المجتمعي الذي يهدف إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) كنوع من الدعم لبرنامج (ARM) يتسم بملاءمته وقدرته على المساعدة. ولكنه يحتاج لأن يكون أكثر ارتباطاً بمراقبة السلاح.

كما أنه من الممكن تكرار تنفيذ مشروع تسجيل ووسم الأسلحة (ARM) مع إجراء بعض التعديلات عليه ليتلاءم مع الظروف المحلية في مناطق أخرى بدارفور وجمهورية السودان وأيضاً في ولايات أخرى بالدول التي وقّعت على إعلان الخرطوم، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا على وجه التحديد. ولكن مع الأسف فإن جنوب السودان لم يوقّع بعد على إعلان الخرطوم.

قائمة المراجع

- Hamdaan, A. B. (2013). West Darfur State Arms Registration and Marking Technical Committee, Status of the Arms Registration and Marking –West Darfur State. El Geneina, 4 December.
- Ismail, O. & Kumar, A. (2013). Darfur's Gold Rush: State-Sponsored Atrocities 10 Years after the Gold Rush. Washington, DC: The Enough Project.
- Paes, W.-C. (2012). Inception Report. Sudan DDR Commission—Capacity Development and Technical Advice Project. Bonn: BICC, November.
- Small Arms Survey (SAS). (n.d.) Human Security Baseline Assessment for Sudan and South Sudan. Available at <www.smallarmssurveysudan.org>.
- Small Arms Survey (SAS). (2010). The Method behind the Mark: A Review of Firearm-Marking Technologies. Issue Brief. Geneva: Small Arms Survey, November.
- Sudan DDR Commission (SDDRC). (2013). Newsletter, Introductory Issue. Khartoum: Sudan DDR Commission, July.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2013). Community Security and Arms Control (CASC) in Darfur. A Project Proposal. Khartoum: UNDP.
- United Nations Development Programme (UNDP). (2013). Darfur Early Recovery and Livelihoods Programme: Enhancing Livelihood Opportunities and Building Social Capital. Khartoum: UNDP.
- Bevan, J. (2008). Arsenal Adrift: Arms and Ammunition Diversion. In Small Arms Survey. Small Arms Survey 2008: Risk and Resilience (pp. 42–75). Cambridge: Cambridge University Press.
- Bevan, J. & King, B. (2013). Making a Mark: Reporting on Firearms Marking in the RECSA Region. Geneva: Small Arms Survey, April.
- DDR Programme. (2012). Briefing Paper, Sudan. Khartoum, November.
- Doha Document for Peace in Darfur (DDPD). (2011). Outcome of the All Darfur Stakeholders' Conference, Doha.
- Flint, J. (2009). Beyond 'Janjaweed': Understanding the Militias of Darfur. Geneva: Small Arms Survey.
- Flint, J. (2010). Rhetoric and Reality: The Failure to Resolve the Darfur Conflict. Geneva: Small Arms Survey.
- Government of Sudan (GoS). (2013). Concept Paper for SALW Registration and Marking Process Owned by Civilians in West Darfur State. Khartoum: The Presidency, the Ministry of Interior and Sudan DDR Commission, January.
- Government of Sudan. National Office for Small Arms and Light Weapons. (2012). National Report of the Sudan on Its Implementation of the United Nations Programme of Action to Prevent, Combat and Eradicate the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons in All Its Aspects. Khartoum: National Office for Small Arms and Light Weapons, May.
- Gramizzi, C. & Tubiana J. (2012). Forgotten Darfur: Old Tactics and New Players. Geneva: Small Arms Survey.



bicc \
Internationales Konversionszentrum Bonn
Bonn International Center for Conversion GmbH

Pfarrer-Byns-Straße 1, 53121 Bonn, Germany
+49 (0)228 911 96-0, Fax -22, bicc@bicc.de

www.bicc.de
www.facebook.com/bicc.de

مدير الشؤون العلمية والأكاديمية:
بروفيسور د. كونراد شيتز
Prof. Dr. Conrad Schetter

مدير الشؤون الإدارية:
ميشائيل ديدك
Michael Dedek

كتابة:
د. سامي فلتس هو مستشار حر ويقوم بالتدريس بجامعة جرونينجن، هولندا.
تقع المسؤولية الكاملة عن محتوى ورقة العمل هذه ووجهات النظر الواردة فيها على الكاتب.

ترجمة: هبة جرامون

إدارة النشر: هايكي ويب
Heike Webb

شارك في إدارة النشر: محمد يوسف أبوروك

التصميم والتحرير: Diesseits - تصميم الاتصالات والجغرافيا، دوسلدورف، ألمانيا.
تنضيد النص: bonndruck

الجهة المانحة:
وزارة الخارجية الألمانية



Except where otherwise noted, this work is licensed under:
cf. creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/